

البيان الختامي للقمة الفرنكوفونية التي عقدت في بيروت بين ١٨-٢٠

٢٠٠٢/١٠/

اعلان بيروت

٢٠ تشرين الاول ٢٠٠٢

نحن رؤساء الدول والحكومات في الدول التي تتشارك في اللغة الفرنسية، اذ اجتمعنا من ١٨ تشرين الاول ٢٠٠٢ الى ٢٠ منه في بيروت، نحيا انعقاد قمة الفرنكوفونية للمرة الاولى في دولة عربية هي لبنان. ويدل وجودنا في الشرق الادنى على تضامننا مع اللغة والثقافة العربيين، وهو تضامن يسمح لنا بأن نعيد توكيد البعد الشمولي للفرنكوفونية. ولقد قررنا تكريس هذه القمة الفرنكوفونية التاسعة لموضوع حوار الثقافات. اننا نعيد توكيد الدور الرئيسي الذي يؤديه حوار الثقافات في تعزيز السلام واحلال الديمقراطية في العلاقات الدولية. ويستتبع هذا الحوار احترام الهويات المختلفة والانفتاح على الآخرين والبحث عن قيم مشتركة ومتبادلة. ونود منح انطلاقة جديدة لتكثيف حوار الثقافات والحضارات، كما للتقارب بين الشعوب عبر تعارفها، وهما هدفان يحتلان في الميثاق مرتبة الاولوية للفرنكوفونية. واننا مصممون على تعزيز دور المنظمة الدولية للفرنكوفونية في سبيل تحقيقهما، ونعيد توكيد اهتمامنا بالتعاون المتعدد الجانب في مجال البحث عن حلول للمشكلات الدولية الكبرى. ونوحي تعميق ميادين التشاور والتعاون الفرنكوفونية بغية مكافحة الفقر والمساهمة في نشوء عولمة اكثر انصافاً تؤدي الى التقدم والسلام والديموقراطية وتعزيز حقوق الانسان، وتحترم التنوع الثقافي واللغوي، وتكون في خدمة الشعوب الضعيفة ونمو جميع البلدان على حد سواء.

١- حوار الثقافات: اداة السلام والديمقراطية وحقوق الانسان:

نلتزم تعزيز دور الفرنكوفونية لمصلحة ترسيخ السلام والديموقراطية وحقوق الانسان، وندعو الامين العام الى متابعة جهوده على هذا الصعيد، وذلك في اطار تعاون وثيق بين سلطاتنا ومع المنظمات الدولية المختصة.

١- السلام:

١- نعبّر عن قلقنا بازاء استمرار العنف ونفسي الارهاب وتصاعد حدة الازمات والصراعات بكل اشكالها واننا مقتنعون بأن الحوار بين الثقافات يشكل شرطاً أساسياً من شروط البحث عن حلول سلمية ويسمح بمكافحة الاستبعاد والتطرف والتعصب.

٢- نندد بشدة، ووفق قرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، بكل اساليب اللجوء الى الارهاب، ونشدد على ضرورة التعاون الوثيق بين جميع دولنا وحكوماتنا بهدف تدارك هذه الآفة ومكافحتها. ونحن نلتزم الانضمام في اقرب وقت الى كل الاتفاقات الدولية لمكافحة الارهاب والى تطبيق موادها. وندعو الى عقد اتفاق عام وشامل حول الارهاب، ونصرّ في الوقت نفسه على ان تحترم التدابير المتخذة لمكافحة الارهاب المبادئ الاساسية لشرعة الامم المتحدة والوثائق الدولية المتعلقة بحقوق الانسان والقانون الانساني وحقوق اللاجئين.

٣- نندد بانتهاكات سيادة الدول الوطنية وسلامة اراضيها، واستخدام اراضي الدول المستقبلية للاجئين بهدف زعزعة بلدان المنشأ التي قدموا منها، والاعتداءات المسلحة، واطوار الاحتلال، واعمال التدمير والنهب والاستغلال غير القانوني للمصادر الطبيعية وللثروات الاخرى، بالاضافة الى انتهاكات حقوق الانسان. ونلزم المسؤولين عن هذه الحالات احترام شرعة الامم المتحدة وندعم كل المبادرات او الخطوات القانونية والمطابقة لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، وخصوصاً القرار ١٤٦/٥١ الصادر في ١٩ كانون الاول، ١٩٩١ وتلك المطابقة كذلك للقانون الدولي، بغية وضع حد لهذه الانتهاكات.

ونعيد توكيد دعمنا لمنظمة الامم المتحدة في بحثها عن حلول عادلة وسلمية لتلك الاوضاع. نكرر كذلك التزاماتنا الدولية في ما يتعلق بحماية الشعوب المدنية ومساعدتها، ولا سيما منها النساء والاطفال، في حالات النزاعات المسلحة.

وندعو المنظمة الدولية للفرنكوفونية الى مزيد من المشاركة في تحضير المؤتمرات الدولية الكبرى التي تتعلق بالسلام والديموقراطية وحقوق الانسان والتي تعقد في رعاية الامم المتحدة.

٤- الوضع في لبنان وفي الشرق الاوسط: نعيد توكيد تضامننا الكامل مع لبنان وشعبه في الجهود الهادفة الى مواجهة التحديات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

وفي ما يتعلق بالوضع في الشرق الاوسط، ندعو الى الاستئناف الفوري لعملية السلام على اساس المبادئ التي اعتمدت في مؤتمر مدريد وقرارات الامم المتحدة ذات الصلة بالموضوع، ولا سيما منها القراران ٢٤٢ و ٣٣٨ لمجلس الامن التابع للامم المتحدة.

وندعم على هذا المستوى، مبادرة السلام العربية التي اقرت بالاجماع خلال القمة العربية في بيروت في ٢٧ آذار ٢٠٠٢ و ٢٨ منه والتي نعتبرها، بكل مقوماتها، وخصوصاً تلك المتعلقة بمقايضة الارض بالسلام، وتلك المتعلقة بمشكلة اللاجئين الفلسطينيين، الاطار الافضل للتوصل الى حل عادل وشامل في المنطقة.

ندافع عن اولوية القانون الدولي والدور الاساسي للامم المتحدة. وندعو الى تأكيد المسؤولية الجماعية من اجل التوصل الى حل للازمة العراقية، كما ندعو العراق الى الاحترام الكامل للواجبات الملقاة على عاتقه ونعرب عن ارتياحنا الى القرار الصادر عن العراق في تاريخ ١٦ ايلول ٢٠٠٢ والقاضي بقبول العودة غير المشروطة لمفتشي الامم المتحدة.

٥- الوضع في ساحل: نندد بمحاولة الاستيلاء على السلطة بالقوة وزعزعة النظام الدستوري في ساحل العاج. وندعو كل الطبقات السياسية وشعب ساحل العاج الى التحفظ والامتناع عن اللجوء الى العنف وحماية حياة الاشخاص والممتلكات. وندعم الجهود التي تبذل لتعزيز الحوار كالسبيل الوحيد لمصالحة دائمة، وخصوصاً تلك التي تبذلها الـ "CEDEAO" (المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا). كما ندعم الامين العام للفرنكوفونية في متابعته لخطواته في سبيل دعم الوساطات الجارية.

٦- تحيي ولادة الاتحاد الافريقي في ٩ تموز ٢٠٠٢ في دوربان (جنوب افريقيا) وهي خطوة تجسد تصميم رؤساء الدول والحكومات في القارة الافريقية على تعزيز التعاون والتضامن بين دولهم.

ونبتهج على هذا المستوى لتبني الاتحاد الافريقي الشراكة الجديدة لانماء افريقيا (NOPADA/NEPAD) ولقرار مجموعة الثماني اثناء اجتماعها في كاناناسيكس في حزيران ٢٠٠٢، ان تواكب هذه المبادرة بخطة عمل من اجل افريقيا. ونرجو من الامين العام العمل لتساهم المنظمة الدولية للفرنكوفونية في دعم هذه المبادرة الافريقية التي تهدف في شكل رئيسي الى تعزيز السلام والامن والديموقراطية واحترام حقوق الانسان.

ونرى ان الدول الافريقية يمكن ان تؤدي دوراً مميزاً في الوساطة والتحكيم الهادفة الى نزع فتيل التوتر والى احتواء النزاعات في افريقيا. وندعم على هذا الصعيد الآليات المبتكرة على مستوى القارة والمنطقة بهدف تجنب النزاعات وتسويتها وادارتها. وهي نزاعات تبعث فساداً مستمراً داخل الدول الافريقية وعلى حدودها.

ونطلب لاجل ذلك من الامين العام مواصلة جهوده بالتنسيق مع المنظمات الدولية المختصة في سبيل تعزيز المصادقة على الاتفاقات الدولية والاقليمية الرئيسية التي تضمن تلك الحقوق وتطبيقها على نحو فاعل من جانب الدول الاعضاء. واننا نلتزم النضال، على كل مستويات المجتمع، ضد افلات منتهكي حقوق الانسان من العقاب عبر تعزيز قدرات المؤسسات القضائية والادارية المختصة، ونبتهج لسريان مفعول تشريع روما حول محكمة الجرائم الدولية في الاول من تموز ٢٠٠٢، وهي خطوة سوف تساهم في وضع حدٍ لافلات المجرمين من العقاب وسوف تتيح محاكمة مرتكبي جرائم الابادة الجماعية

والجرائم ضد الانسانية وجرائم الحرب. وبغية تحقيق ذلك، ندعو الدول التي لم تصادق على هذا التشريع حتى الآن، الى المصادقة عليه او الانضمام اليه في اقرب وقت.

نرى انه، في ظل احترام شرعة الامم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، يمكن الاعتراف بان التنوع الثقافي يبرر اعتماد الدول والحكومات تدابير خاصة لحماية الاشخاص المنتمين الي اقلية.

وسوف ندعم نشوء شراكات جديدة بين المبادرات العامة والخاصة حاشدين في سبيل ذلك كل الاطراف العاملين في سبيل الاعتراف بحقوق الانسان وحمايتها واحترامها.

-2- الفرنكوفونية،

منتدى لحوار الثقافات:

-1- الثقافة:

-9- نؤكد تبيننا للتصور المنفتح للتنوع الثقافي الذي كررناه في قمة مونكتون ورسخناه بواسطة اعلان كوتونو. ونعبر عن تقديرنا لغنى الهويات الثقافية المتعددة التي تؤلف الفضاء الفرنكوفوني، وعن رغبتنا في الحفاظ عليها.

-10- نعتبر ان الاعتراف بتنوع الثقافات وخصوصيتها، اذا كانت هذه تحترم القيم والمعايير والمبادئ التي ارستها شرعة الامم المتحدة والشرعة الدولية لحقوق الانسان، تؤمن ظروفًا مؤاتية لحوار الثقافات.

-11- نشدد على اهمية الرهانات الاقتصادية المرتبطة بالثقافة والصناعات الثقافية، وهي قطاع يولد النمو وفرص العمل واننا ننوي تعزيز تطوره وتأمين العوامل التي تساعد في ذلك ضمن اطار دينامي.

-2- السياسات اللغوية:

-12- نذكر بأن الفرنسية التي ننتشارك فيها تشكل الرابط المؤسس لتجمعنا. ونجدد تأكيد اردتنا توحيد جهودنا، من اجل التشجيع على التعدد اللغوي وتأمين وضع الفرنسية واشعاعها والترويج لها كلغة اتصال كبير الشأن على المستوى الدولي.

-13- استنادا الى اهمية التعدد اللغوي في المنظمات الدولية والامكنة الاخرى التي تتركز فيها، نجدد التزامنا تفضيل استخدام الفرنسية، مع احترام اللغات الرسمية للدول والحكومات والمنظمات الدولية. من اجل هذا، نطلب من الامين العام التحرك بعزم في هذا الاتجاه، ونزعم تقوية علاقاتنا ببقية المنظمات الدولية وخصوصا تلك التي تمثل المناطق اللغوية الكبيرة.

-14- نؤكد ايضا، في اطار اعلان كوتونو، التزامنا دعم سياسات تعزيز التعدد اللغوي وتطويرها، بغية تشجيع شعوب المساحة الفرنكوفونية، على معرفة الفرنسية واللغات الوطنية الشريكة والتعلق بها في آن واحد.

-3- السياسات الثقافية:

-15- نؤكد عزمنا على عدم جعل الموارد والمراكز الثقافية مجرد سلع بسيطة. ونجدد تأكيد الحق الذي تملكه دولنا وحكوماتنا لكي تحدد بحرية سياساتها الثقافية والادوات التي تساهم فيها. نحن مصممون على ايجاد هذه المواقف الى قلب المجالات الدولية المختلفة.

-16- نرحب باعتماد اعلان الاونيسكو حول التعددية الثقافية. ونشدد على مبدأ تكوين اطار تنظيمي عالمي، مصمم على المساهمة بنشاط في اعتماد اداة قانونية، دولية في شكل إلزامي، تركز حق الدول والحكومات في الحفاظ على سياسات دعم الثقافة والتعدد الثقافي ووضعها وتطويرها. والهدف من ذلك وضع قانون قابل للتطبيق في موضوع التعددية الثقافية، وعلى هذا القانون ان يلحظ الانفتاح على الثقافات الاخرى وعلى طرق تعبيرها، واننا نكلف الامين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية ان ينشئ ضمن اطار المجلس الدائم، فريق عمل مكلفاً بالمساهمة في النقاش الدولي، وتحديد اطار منظمة الاونيسكو والمحافل الاخرى بهدف وضع شرعة دولية حول التعددية الثقافية. وفي الظروف الحالية، نرى ان طريقة الحفاظ على التعدد الثقافي تبقى الامتناع عن التزام تحريره من اي قيود على صعيد الموارد والمراكز الثقافية، وخصوصاً

في اطار مفاوضات الاتفاقات الدولية المتعلقة بالتجارة، كما في المنظمة العالمية للتجارة (OMC)، وذلك بهدف عدم اعاقه
فاعلية الوسائل الهادفة الى تطوير التعددية الثقافية ودعمها.

١٧- نحن مصممون على استخدام كل الوسائل الضرورية لتجنب ان يؤدي اللجوء المستزايد الي تكنولوجيايات الاعلام والاتصال الى لا مساواة جديدة عبر توجيه الكفايات نحو الاقتصادات الاكثر حداثة، والى ازدياد الفوارق حتماً في مجتمعاتنا. وعليه، نلتزم دعم تطوير تكنولوجيايات الاعلام، بغية تقليص الهوة الرقمية في المساحة الفرنكوفونية. وسنشترك بنشاط في القمة الدولية حول مجتمع الاعلام التي تتعقد في جنيف (٢٠٠٣)، ثم في تونس (٢٠٠٥)، ومن اجل هذا، قررنا عقد مؤتمر وزاري للفرنكوفونية حول تكنولوجيايات الاعلام والاتصال خلال فترة السنتين.

١٨- نحن مصممون على مواصلة وضع الاطر المؤسساتية واجهزة التنظيم والسياسات الرامية الى تطوير وسائل الاعلام المرئية والمسموعة، وانتشار الاعلام وتطويرها والوصول الى عوامل ثقافية في الاسواق الدولية وحماية حقوقها. نلتزم دعم وصول اكبر عدد الى التلفزيون الفرنكوفوني المتعدد الجانب، وتطوير دوره واجهة دولية للتعدد الثقافي.

٣- فرنكوفونية اكثر تضامناً في خدمة تطور اقتصادي واجتماعي:

٩- انقراض علينا سيطرة العولمة ورهاناتها مسؤولية مشتركة. فحوار الثقافات الذي يشجع على الغنى المتبادل للعلوم والتجارب يساهم في الاجابة عن تحديات عصرنا وايجاد الشروط لتطور مستدام.

٢٠- الفقر، الامية، الاوبئة، وخصوصاً السيدا، اختلال الامن، الجريمة المنظمة، كذلك الاختلالات البيئية هي مصائب تبقي الدول والشعوب الاضعف بعيدة من التطور. نلتزم النضال ضدها، عبر تقوية التعاون في قلب تجمعنا، وشدّ اواصر علاقاتنا ببقية الجهات المتعددة الجانب القادرة.

٢١- انطلاقاً من اقتناعنا بأن التربية والتدريب هما من الاسس الرئيسية لتطور مستدام، نجدد تأكيد الاولوية المتعلقة بتشجيعهما ودعمهما.

لقد توافقنا مع مجموع المجتمع الدولي على اهداف التربية للجميع (EPT) التي حددت خلال المؤتمر الدولي عن التربية في داكار عام ٢٠٠١، مما يسمح بالوصول الى التربية الاساس لكل الاولاد، وخصوصاً الفتيات، والتعليم الابتدائي الالزامي، المجاني والنوعي الذي يساهم في دمجهما الاجتماعي والمهني.

نحن مصممون على تسهيل دور الفرنكوفونية في هذه المجالات، وملتزم، بالتعاون مع شركائنا في التنمية التشجيع على سياسات تربية للجميع، مرتكزة على قيم العدالة والتضامن والتسامح.

نجدد تأكيد دور السلطات العامة في وضع تصور لسياسات التربية والتدريب والسيطرة عليها.

من اجل هذا، نطلب من مؤتمر وزراء التربية ان يدير جيداً وبأفضل التفاصيل، الاصلاح الضروري الذي يسمح له القيام بمهامه التأسيسية الرامية الى تشجيع وجهة النظر الفرنكوفونية في المحافل الدولية المشاركة في متابعة مؤتمر داكار، وتأمين الشروط التي تؤهل انظمتنا التربوية للحصول على تمويل دولي، وممارسة دوره في توجيه برمجة الوكالة الحكومية للفرنكوفونية في مجال التربية.

٢٢- انطلاقاً من تمنياتنا، ندعو الى تعزيز التضامن مع الشعوب الاضعف، كذلك بين الدول الغنية والفقيرة، نحيا الدور التفريري للنساء والشباب في التنمية، ونجدد غداة انعقاد الدورة الاستثنائية للجمعية العمومية للامم المتحدة المخصصة للأولاد، تأكيد ضرورة وضع سياسة مشتركة ومتضامنة مع حماية حقوق الطفل.

٢٣- نحن مصممون على المساهمة بنشاط في وضع الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا Nopada nepad موضع التنفيذ ومن اجل هذا، نطلب من الامانة العامة السهر على تحقيق تعاون حقيقي بين هذا المسار، الرامي الى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لافريقيا، وفقاً لخطة عمل مجموعة الدول الصناعية الثماني، واعمال المنظمة الدولية للفرنكوفونية، وخصوصاً عبر الانخراط في وضع استراتيجيات اقليمية ومناطية، بحيث تكون القارة مكان العمل.

ندعو المجتمع الدولي، وخصوصا المؤسسات الاقتصادية والقطاع الخاص، الى المساهمة في وضع هذا المسار الجديد موضع التنفيذ. ونحيي الجهود التي بذلتها دول شرق آسيا وجنوبها والمحيط الهادئ الاعضاء في منظمة الفرنكوفونية في مجال النمو الاقتصادي والاجتماعي، ونعيد التأكيد ان ارتباطها بالقيم الفرنكوفونية يساهم في تقوية صورة الفرنكوفونية وإضفاء طابع دولي عليها. ولهذه الغاية، نعلن تضامننا ودعمنا لتقوية برامج التعاون مع هذه المنطقة من العالم.

- ٢٤ نحيي المسار الذي التزمه اعلان الالفية الصادر عن الأمم المتحدة، والذي استكمل في مؤتمر مونتري حول تمويل التنمية، وفي قمة جوهانسبورغ حول التنمية المستدامة، كذلك في الدورة الجديدة للمفاوضات التجارية المتعددة الجانب في الدوحة. سنواصل جهودنا لمكافحة الفقر، وسيتجه تضامننا بدايةً نحو الدول الاقل تطوراً والدول الصغيرة المعزولة، من أجل دمجها في المحيط العالمي لتبادل الموارد والخدمات.

نحن مصممون على ان يطبع المؤتمر العاشر لرؤساء الدول وحكومات دول تشارك في الفرنسية مرحلة حاسمة في وضع خطة عمل قمة جوهانسبورغ موضع التنفيذ.

- ٢٥ عبر تطوير التوافق الذي فتح المؤتمر الوزاري في موناكو الطريق امامه، سندافع عن هذه المواقف في المحافل الدولية، وخصوصا في تلك التي لديها مهمات اقتصادية. وسنسهل المشاركة الفاعلة لكل من الدول والحكومات الاعضاء في اعمال هذه المنظمات.

- ٢٦ من اجل بناء فرنكوفونية اكثر تضامنا وإقداما، نلزم العاملين فيها دعم الاعمال الرامية الى تعزيز التعاون الاقتصادي. شمال - جنوب وجنوب - جنوب، في خدمة التنمية المستدامة في المساحة الفرنكوفونية.

- ٢٧ نهنيئاً انفسنا بانتخاب السيد عبده ضيوف، لمنصب الامين العام للمنظمة الدولية للفرنكوفونية، ونؤكد له دعمنا في ممارسة مهماته الكبيرة.

- ٢٨ من اجل وضع الاهداف المحددة في هذا الاعلان موضع التنفيذ، نعتمد خطة العمل المرفقة، ونخصص للفرنكوفونية الوسائل الضرورية لتحقيقها.